الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم ا المالية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

عنـــوان الموضـــوع:

دور التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في محاسبة وجباية

من إعـداد الطلبتين:

-مختاري أمال

-بلطرش حيزية

تحت الإشراف الدكتور:

أ-د/ بوتيارة عنتر

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسـا
د/بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفـا ومقـررا
		جامعة المسيلة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

في البدء أحمد اللّه عزوجل الذي هيأ لي سبل إحقاق كلمته التي جاءت في محكم تنزيله:اقرأ وأصلي وأسلم على نبيه محمد (صلى اللّه عليه وسلم) الذي تلقى الكلمة، فأحسن تكريسها علما وأدبا، فكانت فاتحة العبور شكلت منهلا إنسانيا لم ينضب معينه على مر العصور ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف لإشرافه على هذا العمل الأستاذ الدكتور بوتيارة عنتر الذي قدم لنا النصح والإرشاد طيلة مسيرة هذا العمل .

أشكر كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد العون نخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالأخص قسم المحاسبة والمالية.

وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد ليتم هذا العمل في أحسن صورة

أقول لهم شكرا وجزيلا وجزاكم اللّه عنا كل الخير .

إهداء

في غمرة البحث عن الذات نسيت
النفس.... أو تناسيتها وسعيت بملا ارادتي
لأن أجدها فيهم ورجوت اللّه أن اباهي
بهم الناس ولقد حقق اللّه الاماني
وكسبت بفضله كنزا من درر سميتهم
الاحبة عائلتي حياتي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الميامين، ومن العلم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يكون نبراسا لكل طالب علم.

-إلى أبي العطوف سعودي، قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ .

-إلى أمي نبع الحنان خضرة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال الاغاني والعطاء.

-إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى من دمهم يجري في عروقي أختي سارة، وبسمة الله يحفضهم إلى ياريي وزوج أختي الذي يعتبر بمثابة أخي عمار والبراعم الذي نور البيت بضحكاتهم لؤي نور عيني، ومرام حبيبت قلبي الله يحفضهم يارب .

وإلى خالاتي وجداتي وأعمامي وأجدادي رحمهم الله

وألى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا .

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغو لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام.

حبيبة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 6

المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائي 7

المطلب الأول: تعريف التحفيز الجبائي..... 7

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيز الجبائي..... 8

المطلب الثالث: اشكال التحفيز الجبائي 10

المطلب الرابع: شروط نجاح عملية التحفيز الجبائي..... 13

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 16

المطلب الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19

المطلب الرابع :برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها ... 22

خلاصة الفصل:..... 28

الفصل الثاني: ابراز أهمية التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد: **30**

المبحث الاول : دراسات سابقة حول أهمية التحفيز الجبائي في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **31**

المطلب الأول: الدراسة الأولى:..... **31**

المطلب الثاني : الدراسة الثانية..... **32**

المطلب الثالث : دراسة ثالثة **33**

المبحث الثاني : الهيئات الداعمة والممنوحة للتحفيزات الجبائية **34**

.المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC): 34
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): 36
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار(ANDI): 40
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) 43
المبحث الثالث: أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الاستثمار في الجزائر..... 45
المطلب الأول: حجم الاستثمارات المستقطبة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:..... 45
المطلب الثاني: حجم الاستثمارات الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ 51
المطلب الثالث: حجم المشاريع المصغرة الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM (من تاريخ الإنشاء الى 2019/06/30). 55
خلاصة الفصل الثاني 58
الخاتمة: 60
قائمة المصادر والمراجع: 64
ملخص

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): المعايير التي يعتمد عليها اليابان في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....16
الجدول رقم (02): عدد المشاريع المصرح بها من طرفANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2002- 2018.....45
الجدول رقم (03): توزيع مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل حسب الحالة القانونية 48
الجدول رقم (04): تطور حجم المشاريع الممولة من قبل وكالة ANSEJ للفترة 2008- 2018. 51
الجدول رقم (05): حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات من تاريخ الإنشاء إلى 2018/06/30. 53
الجدول رقم (06): حجم المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط (حصيلة المشاريع من تاريخ الإنشاء إلى 2019/06/30). 55

فهرس الأشكال

الشكل رقم:(01): عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط 46
الشكل رقم(02): مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها 47
الشكل رقم (03) : تكلفة المشاريع المصرحة لدى.....47
الشكل رقم (04) : عدد المشاريع المصرح.....49
الشكل رقم (05): عدد مناصب الشغل بها لدى الوكالة حسب الحالة القانونية.....49
الشكل رقم(06): تطور مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل لدى وكالة ANSEJ 52
الشكل رقم(07): حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات 54

مقدمة

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في جل الإقتصاديات سواء المتقدمة منها أو النامية، من خلال مساهتمتها في تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية، وفي مقدمتها رفع مستوى الإنتاج وتقليص معدلات البطالة وبالتالي المساعدة في تحقيق معدلات نكون موجبة وتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكل مالي بسيط، وتعتبر طريقة تمويلها وآنشاءها بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ممايجعل متخذي القرار في الإقتصاد يولون أهمية بالغة لها من أجل تنشيط اللإستثمار، والحفاظ على إستقراريتها وهذا من خلال تقديم جملة في التسهيلات المالية وفي مقدمتها التحفيزات الجبائية، حيث وضعت عدة هياكل لدعمها وتمويلها ومرافقة ذلك بتحفيزات جبائية على الأقل في المرحلة الأولى من إنجاز المشروع .

ومن أجل خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصصت هياكل إدارية الوكالة الوطنية للتطوير اللإستثمار (AND)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب (ANSj)، وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) تقوم بتأطير المستثمرين ومنحهم إعانات مالية وإمتيازات جبائية في مختلف مراحل نشاط المشروع .

الإشكالية:

ورغم التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر من أجل إنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنها لم تؤدي الدور المنوط بها.

وهذا مانلاحظه من خلال تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خارج نظام المحروقات خلال فترة الدراسة .وحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعلى ضوء ماسبق تتمحور إشكالية البحث كمايلي :

إلى أي مدى تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاءها في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)؟.

ويمكن تقسيم إشكالية البحث إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1- فيما تتمثل أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الهيئات سابقة الذكر في الجزائر ؟

2- ماهو أثر هذه التحفيزات على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

3- ماهو أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليص البطالة والتنويع الإقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

1- تتمثل التحفيزات الجبائية في إعفاءات وتخفيضات ضريبية مست مكونات المجموعة الضريبية (IBS، TVA، IRG، TAp).

2- يساهم التحفيز الجبائي في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

3- يساهم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق مناصب الشغل وتحقيق إستراتيجية التنويع الآن المعتمدة من طرف الدولة .

أهداف الدراسة : نهدف من خلال البحث إلى:

-تقييم الدور التحفيزي لسياسة التحفيزات الجبائية من خلال قدرتها على تشجيع المشاريع .

-تقييم الدور التوجيهي والتحفيزي للأجهزة الدعم اللإستثمار.

(ANDI-ANSAJ-ANGAEM-CNAC) من خلال إبراز مدى نجاحها في توجيه المشاريع الإستثمارية قطاعيا وإقليميا بما ينسجم مع أولويات المرحلة الراهنة، ويخدم أهداف الإقتصاد الوطني كونه إقتصاد ريعي من خلال قدرتها على تنشيط الإستثمار خارج قطاع المحروقات وآنشاء مناصب الشغل.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث بالجوانب التالية:

– الدور الكبير التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الإرتقاء باقتصاديات الدول سواء المتقدمة او النامية.

– تقييم مساهمة الحوافز الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مبررات إختيار البحث :

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب نلخصها فيمايلي:

– يدخل الموضوع في إطار التخصص.

– الرغبة الشخصية في تعميق المعارف في مجال سياسة التحفيز الجبائي والمقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

منهج الدراسة:

إجابة على الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي في سرد الإطار النظري للتحفيز الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسلوب التحليلي في تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التحفيزات الجبائية المقدمة كل سنة خلال فترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا لهذا العمل تتلخص فيمايلي :

– قلة المراجع المتعلقة بالتحفيز الجبائي .

– تعذر الحصول على معلومات دقيقة تخص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين: الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتمثل في ماهية التحفيزات الجبائية أما المبحث الثاني فتم تخصيصه إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– أما الفصل الثاني فقد حصص للدراسات، والإمتيازات الممنوحة لكل هيئة من هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد

إن تحريك العجلة الاقتصادية، و تفعيل التنمية الاقتصادية، لن يكون إلى من خلال توفير جو ملائم لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير مجموعة من التحفيزات الجبائية، التي تعمل على تطوير المؤسسات لكي تصبح قائمة بذاتها، لأن التحفيز الجبائي أداة أساسية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك بتقديم مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات التي تساهم على تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتقويتها ليصبح لها تأثير على الاقتصاد، ومن أجل ترابط بين أجزاء البحث سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائي

تعد تحفيزات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية للدولة، والتي تتخذها السياسة الإقتصادية كوسيلة لأجل تحقيق النمو الإقتصادي من خلال اللجوء الدولة إلى مزايا ضريبية وتسهيلات ذات طابع تحفيزي قصد التأثير على المستثمرين.

المطلب الأول: تعريف التحفيز الجبائي

من خلال معرفة ماهية التحفيزات الجبائية سوف نقوم بتعريف التحفيز الجبائي التي تعدد مفهومها نجد منها.

التعريف الأول : مجموعة من الإجراءات أو التسهيلات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراء إمتياز.[1]

التعريف الثاني: عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب القاعدة الضريبية أو الإلتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس .[2]

التعريف الثالث: إجراء خاص وغير إجباري لسياسة إقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان الإقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه إهتماماتهم إلى الإستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروافي إقامة إستثماراتهم فيها من قبل مقابل الإستفادة من إمتياز أو إمتيازات معينة.[3]

---

[1] محمد الأمين وليد طالب ونظرة قلادي، مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 6، العدد 10، 2018، ص 327.

[2] شعباني لطفي زرقواد وسام، واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 192.

[3] سلطاني وفاء جليل زين العابدين، أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمارات الوطنية في الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2019، ص 189.

التعريف الرابع: تحفيزات جبائية على أنها احداث اثار من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي والوطني، وتدفعه اتخاذ قرار الإستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.[1]

من خلال تعاريف آنفة الذكر يمكن القول بأن: التحفيز الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإمتيازات التي تمنحها الدولة لبعض الأعوان الإقتصادية مقابلة تقييدها ببعض الشروط كنوع النشاط، مكان، وغيرها من الشروط، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية معينة.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص وأهداف التحفيز الجبائي:

أولا: خصائص التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيزالجبائي والتي سيتم ذكر أهمها مايلي :

❖ **اجراء إختياري:** حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الإقتصاد بين حرية الاختيار وبين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الإستفادة من هذه الحوافز.[2]

❖ **اجراء هادف:** إن هدف أي دولة من خلال منح هذا التحفيز الضريبي يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وانعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.[3]

---

[1] بومدين قايدي و موسى بن منصور، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 187.

[2] بوقفة عبد الحق و كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 06، ص197.

[3] عبد الحق بوقفة وبغداد بنين، الحوافز الجبائية وشبه الجبائية وأثرها على التصدير التمور في الجزائر، مجلة رؤي اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الرابع، 2013، ص 99.

❖ **اجراء مقاييس:** ان التحفيزات الجبائية موجهة الى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يجب عليها ان تلتزم وتحترم المقاييس التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط والاطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، توظيف عدد معين من العمال، أو ممارسة نشاط بقطاع معين يدخل ضمن أهداف الدولة لترقيته، فالامتياز الجبائي ليس اجراء عام يطبق على جميع المستثمرين، وانما هو اجراء محدد بمقاييس والمستثمرين الذين يستجيبون لتلك المقاييس يستفيدون من التحفيزات الجبائية.[1]

❖ **وجود الثنائية (فائدة– مقابل):** ان الأعوان الإقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجههم إلى الإستثمار في القطاعات الإقتصادية التي تتماش مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.[2]

❖ **الوسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولية.[3]

ثانيا: أهداف التحفيز الجبائي

يمكن تلخيص أهداف التحفيز الجبائي فيما يلي:

- زيادة الإستثمار حيث تشجع الحوافز الجبائية على تراكم رؤوس الأموال، وتساهم في تحسين مردودية عوامل الإنتاج .
- تخفيض تكلفة الإستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الإستثمار خارج المحروقات.[4]

[1] زينات أسماء، تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الإستثمار، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2019، ص 24.

[2] عبد الحق بوقفة والآخرون، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 04، العدد 02، 2018، ص210.

[3] زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 113.

[4] لسلوس مبارك والاخرون، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة دراسية جبائية، جامعة البليدة، الجزائر،العدد 01، 2012، ص 51.

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الجبائي تشجيع استيرادها، وذلك على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية لإنعدام فرص إنتاج هذه المنتجات المحلية، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبية عليها.
- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا، فتنمية الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الإقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي إتساع الوعاء الضريبي وعليه إرتفاع عدد المكلفين بالضريبة وبالتالي رفع حجم الحصيلة الضريبية.[1]
- تعمل سياسة التحفيز الجبائي على توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل، وذلك من خلال زيادة الفروع الإنتاجية، مما يؤدي إلى اتساع الوعاء.
- تقليص نسبة البطالة، حيث تعمل سياسة التحفيزات الجبائية على توفير مبالغ مالية للاعوان الاقتصاديين والتي تسمح لهم باستثمارهم في مشاريع إنتاجية جديدة، وبالتالي توفير مناصب عمل جديدة.[2]

المطلب الثالث: اشكال التحفيز الجبائي

تعدد الأنماط والأشكال التي يتخذها التحفيز الجبائي أهم هذه الأشكال نجد:

الإعفاء الضريبي: هي اسقاط حق الدولة تجاه المكلف بالضريبة وذلك وفق شروط محددة ومقابل التزام المكلف بنشاط محددة من طرف الدولة، ويعرف كذلك على أنه "عدم فرض الضريبة على دخل معين امابشكل مؤقت اوبشكل دائم وتلجا الدولة لهذا الامر لاعتبارات تقدرها هي او بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية.

[1] شعباني لطفي، واقع وتكلفة الحوافز الجبائية المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص ص194-195.

[2] بن لحرش صراح، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص287.

وتنقسم الإعفاءات الى قسمين أساسين إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة فالاعفاءات الدائمة هي اسقاط حق الدولة في مال المكلف مادام سبب الاعفاء قائم.

أما الإعفاءات المؤقتة هي بمثابة اسقاط حق الدولة في مال المكلف لفترة زمنية معينة، وهي في غالب الأحيان تتراوح بين 3-10 سنوات حيث ان مدة الاعفاء الضريبي ترتبط بأهمية وطبيعة الاستثمار، وقد تكون هذه الإعفاءات:

- اعفاء مؤقت كلي: اسقاط حق الدولة كليا لمدة معينة.
- اعفاء مؤقت جزئي: اسقاط حق الدولة جزئيا لمدة معينة.[1]

التخفيضات الضريبية: وهو تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كاعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءاعلى توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعتبر التخفيضات الضريبية اكثر جدوى من طريقة الاعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لاجل التهرب الضريبي خاصة اذا كان عمر المشروع قصير الاجل.[2]

نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر الى تاثيره المباشرة على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على نمط الاهتلاك المرخص باستخدامه(اهتلاك خطي، اهتلاك متزايد، اهتلاك متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياةالاستثمار، كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة، اذا بفضله تتمكن من دفع ضرائب اقل فضلا عن كونه عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.[3]

---

[1] عبد الحق بوقفة، سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص ص 29- 30.

[2] جمام محمود و دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 4، 2015، ص 189.

[3] سماعين عيسى وكريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، المجلد:××، العدد: ××، السنة ××××، ص بدون صفحة.

المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة: يعد الربح الحقيقي هو المصدر الأول للاستثمارات ولذا تعمل الدول المتخلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثماراتها وتنمية هذا المورد وقد لا يكون هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي ولكنه أسلوب له أهميته في مراحل هذه السياسة. وتعتبرالمعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي تمكن فقط الحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها بل أيضا تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمال في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

فنتيجة المشروع الاستثماري لا تخرج عن حالتين:

1. **الحالة الأولى:** أن يحقق المشروع الاستثماري أرباحا.
2. **الحالة الثانية:** أن يحقق المشروع الاستثماري خسائر.

فعند تحقيق المشروع الاستثماري لخسارة يمكن أن تقوم الدولة بتقديم حافز ضريبي مهم، وهو منح المشروع الاستثماري فرصة ترحيل الخسائر المحققة إلى السنوات اللاحقة، وتختلف الفترة المطبقة على الترحيل من دولة لأخرى حسب التوجيهات المرغوب فيها، فمقدار هذه الفترة يعتبر أمرا مهما لزيادة فعالية هذا الحافز في تشجيع الاستثمار، فكلما طالت الفترة زاد الحافز لدى المستثمر لزيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل والتي تزداد فيها درجة المخاطرة، كما أن نجاح هذه الآلية يتوقف على الظروف الاقتصادية، السياسية والإدارية السائدة والمتوقعة.[1]

[1] نمر محمد الخطيب والآخرون، أثر التحفيزات الجبائية على دعم سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020، ص142.

المطلب الرابع: شروط نجاح عملية التحفيز الجبائي

إن نجاح عملية التحفيز الجبائي لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب ان تخضع الى مجموعة من الشروط والسياسات التي تضعها الدولة من اجل الاستفادة منها وذلك وفق الأهداف واهم هذه الشروط هي:[1]

- مدى اسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية، فاقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في انمائها وتحقيق التوازن الجهوي مابين التوزيعات الاستثمارية وبالتالي سوف تحصل المؤسسات على التحفيزات الجبائية.
- مدى جدة وحداثة وتميز المنتج او نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي المحلي، حيث انه لما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسوف تكون له حصة في السوق التصدير، اما تميزه على المستوى المحلي يكون بغرض تلافي تكدس السلع والمنتجات التي تنتج من طرف المحليين ولكي لا تكون هناك إزاحة لنفس المنتجات التي تنتج من طرف هؤلاء المنتجين المحليين والذي يكون ناتج عن فارق سعر التحفيز الضريبي.
- وضع شروط وسياسات تهدف الى الربط مابين منح الحوافز الضريبية وبين أداء المشروع الاستثماري أي ان يتم منح الحوافز الضريبية على مراحل تتزامن مع بدء المشروع الاستثماري وتتزايد هذه الحوافز كلما ثبت كفاءة الأداء لهذا المشروع.
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا، حيث لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجلب التكنولوجيا المتطورة الى البلد، وعدم استيراد التكنولوجيا المرتفعة الثمن اذالم يوجد مبرر جوهري لها لانها سوف تستفيد من التحفيزات الجبائية عند تطبيق نظام الاهتلاك.
- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الوطنية أو الأجنبية.

[1] لوالبية فوزي ومسعودي محمد، أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، ص 32.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا ماتمتلكه من محفزات إستثمارية كبيرة وغير مكلفة التي ترجع أساسا لقدراتها المتعددة التي تعمل على إستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات من خلال هذا سوف تناول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائص وأهمية المؤسسات، وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مفهوم بلد الى اخر ومن أهمها نجد:

أولا :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 الى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

تعريف المؤسسات المتوسطة :تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 50-250 عاملا، ورقم أعمالها ما بين مائتي مليون دج وملياري دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دج.

تعريف المؤسسة الصغيرة :هي المؤسسة التي تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم عملها السنوي مائتي مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج.

تعريف المؤسسة المصغرة: بأنها مؤسسة تشغل من عامل(1) الى (09) عمال، وتحقق رقم أعمالها أقل من عشرين مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي عشرة ملايين دج.[1]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإداراتها بطريقة مستقلة حيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ويتم التركيز على معيار الم بيعات وعدد المستخدمين حسب نوع النشاط.[2]

ثالثا: تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي تلك المؤسسات التي توافق معايير الإستقلالية، وتشغل أقل من 50 أجيرا وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة(7) ملايين أورو أو لاتتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو.

إن المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[3]

رابعا: تعريف المشرع الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.[4]

---

[1] بوشنب موسى و قاشي يوسف، دور الامتيازات الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة معارف علمية محكمة، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 02، 2016، ص 450.

[2] جبيق زكية، أثر تبني إدارة الجودة الشاملة ونظام الايزو على تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص دون صفحة.

[3] عيسى دراجي ولخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، ملتقى وطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، 2012.

[4] عبد الله مايو، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص 6.

كما هو معلوم فإن اليابان قد إعتمدت بشكل كبير على المشروعات الصغيرة، وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وضعت معايير واضحة لتصنيفها.

حيث ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين محتلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول:

القطاعات	عدد العمال	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50أو أقل

الجدول رقم 01: المعايير التي يعتمد عليها اليابان في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات وفق لحجمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وحتى كبيرة جدا وفقا إلى عدة معايير نذكر منها رقم الأعمال وعدد العمال.....

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى (1963-1982): كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة، وتم اسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما انها ومنذ 1967اصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم اصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذالمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له اثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف الى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في اطار التنمية الاقتصادية.

وقد اعطى هذا القانون للدولة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، واصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة اجبارية من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة، طبقا لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذام. وخلال كل هذه الفترة1963-1982، لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية.

بالإضافة الى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي.بالاضافة الى ذلك فان تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم اغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت الى سلوك "الحذر التكتيكي"لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة.

كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج الى تحكم تكنولوجي قليا، وتحتاج أيضا الى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة.

وبصفة عامة، التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة، والخدمات، أين استمر الخواص الاستثمار فيها.أما في الصناعة فان رأس المال الخاص تبني استراتيجية الاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية(المواد الغذائية، النسيج، البناء، ....).[1]

المرحلة الثانية(1982-1988) : منذ بداية الثمانينيات، بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول احداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية،

[1] عبد الرحمان وبابنات ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحندي العامة، الجزائر، 2008، ص ص 122- 123.

وقد كان المخططان الخماسيان الأول من 1980 الى 1984 والثاني 1985 الى 1989 يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة العامة والخاصة.

وقد توجت مساعي الحكومة التي تهدف الى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والتوسطة الى ظهورأول قانون يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص المؤرخ 1982/08/21، الذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية، والاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الاجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

رغم ذلك استمر هذا الجهاز الجديد في تعزيز بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لانشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أوذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري لانشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن يمنع امتلاك عدة مشاريع.

بعد قانون 1982، جاءت بض القوانين والإصلاحات، من بينها انشاء الديوان الوطني للمتابعة والتنسيق للاستثمارالخاص سنة 1983، وفتح الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987.[1]

[1] غربي حمزة، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، كلية علوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2015، ص ص 35-36.

المرحلة الثالثة(ابتداء من سنة 1988) :أتخذ قرار للمرور الى اقتصاد السوق فوضح اطار قانوني وشرع في الإصلاحات الهيكلية وحددت الأهداف العامة المتمثلة في:

1.احلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير ذاتيا.

2.البحث عن أكبر قدر من الاستقلالية للمؤسسات العمومية التي تنظم بقواعد تجارية.

3.تحرير أسعار التجارة الخارجية والمبادلات.

4.استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

وعلى هذا الأساس فان قانون النقد والقرض لعام 1990 خصص في المادة 183 مبدأ حريةالاستثمار الأجنبي، وفتح الطريق لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي وبامكانه الاستثمار في كل القطاعات.

وسيرورة الإصلاح قد وصلت لتجسيد الاستثمار الوطني الأجنبي بتبني المرسوم التشريعي بتاريخ 1993/10/5 والمتعلق بترقية الاستثمار والمتمثل في قانون الاستثمار الذي أريد له أن يكون الزاوية لادارة الانفتاح الاقتصادي ولسياسة جديدة لترقية الاستثمار، ويضم هذا القانون في مختلف فقراته أحكام قانونية عامة وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نتناول خصائص المؤسسات وأهميتها نجد:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص وهي:

[1] جبيق زكية، أثر تبني إدارة الجودة الشاملة ونظام الايزو على تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

- صغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، ولأنها لاتحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها ولا نخفاض احتاجاتها من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها.
- تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة ممايساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- يساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة البطالة.[1]
- محلية وجهوية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها معروفة بشكل كبيرلأمر الذي يؤدي الى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل لتوفير المنتجات والخدمات الأساسية للزبائن.[2]
- تقسيم المسؤوليات بصفة غير واضحة سواء بسبب العدد المحدود من المسيرين أوبسبب تحمل كل المسؤوليات من طرف صاحب المشروع.
- مسار اتخاذ القرار بسيط ومبني على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.[3]
- نمط المعلومة الداخلية نوعا ما معقد، بمعنى يسمح لها بالانتشار بسرعة بين الإدارة والعمال.
- نمط المعلومة الخارجية بسيط، يرتكز نسبيا على سوق نوعا ما قريب.[4]

---

[1] فوزي شوق و السعيد بريكة، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2006- 2011) ، ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة العربي بالمهيدي،أم البواقي، الجزائر،2012، ص 6-7 .

[2] سماح طلحي والآخرون، دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 327.

[3] لهواري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2007، ص25.

[4] عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 34.

- تساهم في خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر.[1]

ثانيا :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لجل الإقتصاديات المتطورة، فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان، فقد بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوربي، وبذلك تجاوزت 22مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة 18 مليون الإتحاد الأوربي، وهي تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن نسبة 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهي توفر من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم من 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي... وقد بلغ مساهمتها 57% في اليابان 64.3% في أسبانيا و56% في فرنسا و44%في النمسا و43% في كندا...

وأن الاقتصاد الإطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها 10 أفراد، وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها بما في ذلك التصدير، ضامنة بذلك استقرار كبيرا للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل ب 81% والقيمة المضافة 58.8%.

بهذا العدد وهذه النسب في أقوى الدول، نعتقد أنه لا يختلف إثنان في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الإقتصاديات لأنها:[2]

❖ تعمل على إمتصاص اليد العاملة العاطلة ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي تشارك بفاعلية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومنه تساهم في تحقيق أهداف التنمية، وقد

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النشر الجزائر، ط (1)، 2006، ص 85.

[2] ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص ص 996- 997.

ساهمت في دول الإتحاد الأوربي مثلا بتشغيل حوالي 66.52%من اليد العملة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 50%.

❖ تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع والتخصصات، صناعية وزراعية، وخدماتية.

❖ قريبة من المستهلك وتلبي رغباته، بما تمتاز به من صغر حجمها وقدرتها على المرونة والتكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع.

❖ تستمد أهميتها من سهولة إدارتها وإمكانية توسعها إلى مساهمين جدد، وقدرتها على التكيف والإستقرار والنمو والتطور.

❖ لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في المجالات الاقتصادية والإجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات الكبيرة.

❖ قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية بل خدمات غير عادية لمؤسسات إقتصادية كبيرة أو عملاقة بل للاقتصاد والمجتمع ككل خاصة إذا تركز نشاطها في المجالات التكنولوجية التي تعتمد على البحث والتطوير.

❖ قادرة على مقاومة الإضطرابات الاقتصادية، بما تمتاز به مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع والتغيرات.

❖ قادرة على التطور والنمو المستمر تجسيد للرغبة الشخصية والفطرية لصاحبها الساعي لتنمية قدراته المادية والمالية، وينعكس هذا الوضع طبعا على العمل والأداء ومنه توفير أكثر للمعروض من المنتجات وطلب أكثر للقوى العاملة وبالتالي مساهمة أكبر في خدمة أفراد المجتمع من ناحية توفير مناصب شغل، ورفع مستوى المعيشة، ونشر الرفاهية، وتعاظم المنفعة.

المطلب الرابع : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها

الفرع الأول برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مفهوم برنامج التأهيل :[1]هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في اطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الإستثمارية والتسويقية، وبالتالي فهدف برنامج تأهيل المؤسسة لايتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير والأسواق المالية والتشغيل، وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة .

ثانيا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتساب لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.

أهداف البرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

[1] زويتة محمد الصلاح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص بدون صفحة.

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية: أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانحراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانحراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.[1]

ثالثا: الأجهزة المساعدة لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

✓**صندوق ضمان القروض:** عبارة عن مؤسسة عامة تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ويتولى هذا الصندوق منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب عليها أن تستوفي في معايير الأهلية للقروض البنكية، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب50 مليون دج.

▪ صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، تم تأسيس صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة

[1] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد09، 2011، ص ص 145-146.

للضمان ب 50 مليون دج، ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق، القروض المنجزة في قطاع الفلاحة النشاطات التجارية، وكذا القروض الاستهلاكية.

تم إمضاء إتفاقيات تعاون بين صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و6 ستة بنوك عمومية هي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني للتوفير والإحتياط، بنك التنمية المحلية.

وتوزيع الضمانات المقدمة من قبل صندوق ضمان قروض الإستثمار، بحسب القطاعات كالتالي:

- ❖ البناء والأشغال العمومية 34% .
- ❖ قطاع النقل 26%.
- ❖ الصناعات 24%.
- ❖ الصناعة الغذائية والصحة 5%.
- ❖ الخدمات 4% .

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165 المؤرخ في 3 ماي 2005، أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، تتمتع بالإستقلال المالي والشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ومن مهامها:

- ❖ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- ❖ ترقية الإبتكار التكنولوجي، وإستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
- ❖ جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الخاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية ببرامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓**الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05 – 16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 وحسب المادة 71 من هذا القانون تم فتح حساب خاص برقم 124 – 302، وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 06 – 240 المؤرخ في 4 جويلية 2006 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين، والتي لا تعترضها صعوبات مالية.[1]

الفرع الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة عوامل ترتبط بنجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:[2]

أولا: عومل النجاح: أما فيما يتعلق بعوامل وشروط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كالتالي:

❖ القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل بجوانبه المالية والتسويقية والفنية الداخلية إضافة إلى البيئة الحارجية.

❖ الحساسية للتغير والقدرة على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية وآثارها المحتملة.

❖ القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم وحسن استخدامهم ودفعهم للولاء ومواصلة العمل على الرغم من محدودية المكافآت المالية.

[1] حركات سعيدة، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى الوطني الثاني، 2014.

[2] بن زهية محمد، التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2008، ص بدون صفحة.

❖ إعداد حطة العمل: على الشخص الذي يفكر بالمشروع الصغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة والتي يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الاعداد لنجاح المشروع، فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرار المناسب وتوجيه كل الأفعال والجهود نحو الهدف.

❖إدارة الموارد المالية: أفضل الوسائل الدفاعية على مواجهة المشاكل المالية هي تطوير نظام معلوماتي عملي، ومن ثم استخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل، إذ لا يمكن لصاحب المشروع من السيطرة على عمله إلا إذا كان قادراعلى الحكم على صحته المالية.

ثانيا: عوامل الفشل: تتمثل عومل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي:

❖ نقص الخبرة على الأشخاص الذين يفكرون في بداية مشروع صغير أن يتأكدوا من توفير الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون فيه، وتعتبر الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

❖ الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورته للمشروعات الصغيرة، إذ بون التخطيط الإستراتيجي يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والإستمرار، وتحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

❖ عدم كفاءة الإدارة: عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المشروعات الصغيرة، فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح بافتقاره إلى المواصفات القيادية المطلوبة.

❖المسؤولية الكاملة:أصحاب المشروع لهم السلطة والمسؤولية الكاملة، فهم في بعض الأحيان يواجهون بعض المواقف التي تتطلب منهم اتخاذ قرار بشأنها ولا يمتلكون المعلومات والخبرة الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ قرارات تتعلق بحياة المشروع في حالة عدم استشارة الآخرين بآرائهم.

❖ الإفراط في التخزين والإفراط في المصاريف الاستثمارية والتشغلية، وانعدام السيولة النقدية.

❖ سوء اختيار موقع البيع وإهمال المنافسين، وإهمال التغيرات البيئية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لاحظنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر أهم محركات التنمية الاقتصادية لذلك تعد أحد أولويات الدولة الجزائرية لأنها تعمل على تحفيزها وتمويلها جبائيا، بحيث تأخذ الحوافز الجبائية شكل الإعفاءات والتخفيضات دائمة المدة أو مؤقتة بغرض توجيه انجاز المشاريع الاستثمارية في قطاعات النشاط المسطرة من طرف الدولة، كما يتطلب توفر جملة من شروط التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.

الفصل الثاني

إبراز أهمية التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-المبحث الاول :الدراسات السابقة حول أهمية التحفيز الجبائي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-المبحث الثاني:الهيئات الداعمة والممنوحة للتحفيزات الجبائية.

-المبحث الثالث:أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الإستثمار في الجزائر.

تمهيد:

تتعدد آليات وبرامج التشغيل المعتمدة من قبل الدولة فمنها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها مايتعلق بتشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل، ومنها مايتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية .والإعتماد على الدراسات السابقة من أجل سهولة الموضوع وفهمه من خلال هذا سوف نحاول التعرف على النقاط الرئيسية التي تمكننا من الإحاطة بالموضوع سوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هيا :

-المبحث الاول :الدراسات السابقة حول أهمية التحفيز الجبائي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-المبحث الثاني:الهيئات الداعمة والممنوحة للتحفيزات الجبائية.

-المبحث الثالث:أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الإستثمار في الجزائر.

المبحث الاول : دراسات سابقة حول أهمية التحفيز الجبائي في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الدراسة الأولى:

بن لحرش صراح، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد7، العدد01، 2020 .

تناول البحث معالجة الإشكالية التالية ماهو دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر ؟ من خلال التطرق إلى ماهية الجباية والتحفيزات الجبائية، وماهية المقاولاتية، وهيئات الدعم المرافقة للمشاريع المقاولاتية بالجزائر .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع قالمشاريع المقاولاتية بالجزائر، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم إستعمال المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية وكذا إنشاء هياكل متخصصة في دعم ومرافقة أصحاب هذي المشاريع بحيث توصلت إلى تسهيل زيادة معتبرة في عدد المشاريع المقاولاتية، وكذا خلق مناصب عمل جديدة بعد تطبيق وش الدولة لسياسة التحفيزات الجبائية، وإنشاءها هياكل الدعم، إلا أنها لاتزال غير كافية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي المنشودة، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يعرضها المناخ الإستثماري في الجزائر على نشاط المشاريع المقاولاتية .

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– لها أثر إيجابي على زيادة مناصب العمل، ولكن بالتمعن في مختلف الإحصائيات نجد أن هناك عدد كبير من القطاعات الحيوية والهامة لم تستفد بالشكل اللازم و القدر الكافي كقطاعي الزراعة والصناعة، وهي القطاعات المنتجة والقادرة على جر قاطرة التنمية الإقتصادية الوطن، خاصة وأن هياكل المرافقة والدعم والتي أنشئت من أجل مساعدة وإرشاد أصحاب المشاريع المقاولاتية للخروج من وضعية التبعية الأحادية لقطاع المحروقات .

– كما أن بعض هياكل الدعم تتميز بضعف التكوين والتأهيل وتركز على الجانب التمويلي فقط، وهو مالايساهم في تطور وتقدم هذه المشاريع المقاولاتية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة المحلية الوطنية.

المطلب الثاني : الدراسة الثانية

عبد الحق بوقفة، سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة البليدة، 2016.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية ماهو أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وماهي سبل تفعيل هذا التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟تناولت هذه الدراسة ماهية التحفيز الجبائي لأنه أحد شروط الواجب توفرها في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداءها المالي للعمل في بيئة إقتصادية تتميز بالمنافسة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفيز الجبائي الذي تقدمه الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية لتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في تنمية الإقتصاد الوطني .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها:

– إن مختلف عناصر التحفيز الجبائي المتكونة من الضريبة محل التحفيز، الشكل ومجال التطبيق يمكن أن تحسن الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأثيرها على الوفرات الضريبية بالزيادة من ثم الزيادة في مؤشرات الأداء المالي .

– يؤدي الإعلام والتوجيه إلى الحوافز الجبائية ومن ثم تحسين المؤشرات المالية الأساسية للأداء المالي .

– تؤثر مختلف القرارات السياسية المتعلقة بالتحفيز من خلال مختلف قوانين المالية والقوانين الصادرة عن الهيئات الحكومية إلى الحد من فعالية التحفيز من جهة أو تفعيله من الجهة الأخرى، وذلك بحسب طبيعة هذه القوانين والمراسيم.

المطلب الثالث : دراسة ثالثة

بوشنب موسى وقاشي يوسف، دور الإمتيازات الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلةمعارف علية محكمة، جامعة آكلي اولحاج البويرة، الجزائر، العدد21، 2016 .

تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية إلى أي مدى ساهمت المزايا الجبائية التي أرفقتها الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية هذه المؤسسات وتحقيق قيمة مضافة الاقتصاد الجزائري؟ هذا النوع من المؤسسات جعلها ناخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى ترقيتها وتطويرها وذلك بتوفير إطار مؤسساتي وقانوني ينظمها كما قامت بوضع هيئات تسهر على متابعة ومساعدة هذه المؤسسات .

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركز على القوانين والتدابير الجبائية المتعلقة أساسا بالتحفيز الجبائي المقدم لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلوغ أهدافها في خلق القيمة وتحقيق معدلات نمو إيجابية خارج قطاع المحروقات .

ومن أبرز نتائج الدراسة نذكر منها :

– إن المؤسسات الأكبر حجما هي المؤسسات التي إستفادت بشكل أكبر من المزايا الجبائية المقدمة.

– إن قطاع الأطفال العمومية هو القطاع الأكثر تطورا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

– أثبت قطاع الخدمات فشله على مستوى جميع الوكالات نظرا لتوافد الشباب غير المؤهلين من الجانب التكويني والتعليمي للإستثمار في هذا المجال.

– المؤسسات التابعة للصندوق الوطني التأمين على البطالة هي المؤسسات التي لم تستفد بشكل أكبر من الإمتيازات الجبائية .

المبحث الثاني : الهيئات الداعمة والممنوحة للتحفيزات الجبائية

بغض النظر عن التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار القانون العام باعتبارها جزءا هاما في النسيج الاقتصادي فقد أوكلت الدولة مهمة منح هذه التحفيزات الجبائية لمجموعة من الهيئات العمومية الوطنية تتمثل في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، والتي تتولى كذلك مهمة المتابعة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC):

أولا: تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم(94-09) المؤرخ في 26 ماي 1994م، والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية.وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم (94-188) المؤرخ في 6 جويلية 1994م، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ثانيا: شروط الاستفادة من تحفيزات CNAC: يشترط على من يتقدم بطلب تمويل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن يتوفر على الشروط التالية:

- ❖ أن يبلغ من العمر ما بين خمس وثلاثين سنة وخمسين سنة.
- ❖ الإقامة بالجزائر، وعدم شغله أي منصب عمل مأجور لدى إيداعه طلب الإعانة.
- ❖ أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- ❖ التمتع بمؤهل مهني أو امتلاك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- ❖ القدرة على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل المشروع.
- ❖ عدم ممارسة أي نشاط لحسابه منذ اثنتي عشرة شهرا على الأقل.

ثالثا: التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف البطالين المستثمرين والذي يتراوح سنهم بين 35 و 50 والمؤهلين لنظام دعم نشاطات الإنتاج للسلع والخدمات في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من الامتيازات التالية:

مرحلة الإنجاز:

- ❖ تتمثل التحفيزات الجبائية الممنوحة للشباب التاشطون في اطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في:
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول عل معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ❖ تخفيض نسبة البطالة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات
- ❖ الاعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- ❖ الاعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

مرحلة الاستغلال:

الاعفاء الكلي ولمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من:

- ❖ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- ❖ الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- ❖ الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU).

❖ الرسم على النشاط المهني(TAP).

وتمتد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات ابتداءا من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها، ويمكن أن تمتد إلى سنتين(02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل ولمدة غير محدودة.

❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات.

وبعد انتهاء مرحلة الإعفاءات يمكن أن تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون الاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، ويكون هذا التخفيض خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي(70%، 50%، 25%) على التوالي.

وتتمثل أهم القطاعات المستهدفة من إجراء دعم الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هي:

❖ كل نشاطات إنتاج السلع والخدمات

❖ النشاطات المنشأة ضمن قطاع الزراعة والري والصيد البحري أو في المناطق الخاصة كولايات الجنوب والهضاب العليا تلقى دعما خاصا.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم(96-296) المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ والموافق لـ08 ديسمبر1996م، المعدل بالمرسوم رقم (98-231) المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ13 جويلية1998م، وتعمل الوكالة الوطنية على دعم الشباب العاطل عن العمل، ومساعدته في إنشاء مؤسسات صغيرة.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف:

- ❖ تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأحرى.
- ❖ التخفيف من حدة البطالة.
- ❖ تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.
- ❖ تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد.

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة الطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية:

- ❖ تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين، والتشغيل والتوظيف الأول.
- ❖ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- ❖ تتابع الاستثمارات التي يتجزها الشباب أصحاب المشاريع في اطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- ❖ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق، والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ❖ تشجيع كل شكل من الأعمال والتدابير التي ترمي لترقية إحداث الأنشطة وتوسعها.
- ❖ توفر لأصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطهم.
- ❖ تقديم الاستشارات ومد يد المساعدة للشباب أصحاب المشاريع في التركيب المالي ورصد القروض.
- ❖ تقيم علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة انجاز المشاريع وإستغلالها.

❖ تقوم الوكالة بإبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية ينصب هدفها في إنجاز برامج لتكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

رابعا: شروط الاستفادة من تحفيزات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:لكي تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحفيزات مالية وجبائية للشباب حددت شروط لابد من توفرها في الشباب أصحاب المؤسسة ومن بينها مايلي:

❖ لا بد أن يكون الشباب المعني بطالا وعمره يتراوح بين 19-35 سنة، كما يمكن أن يصل سنه إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير مناصب عمل دائمة بما فيها الشركاء.

❖ يجب أن يكون الشباب المعني حاصل على مؤهلات مهنية أو يملك دراية كافية أو لديه شهادة خبرة.

❖ لا بد ألا تتعدى قيمة الاستثمار أربعة ملايين جزائري (4000000).

❖ تعبئة أقل مقدار ممكن من المساهمة الشخصية المالية أو العينة قيمتها تتراوح من 50000 دج و80000 دج، وذلك في حدود مبلغ إجمالي للاستثمار لا يزيد عن 10000000 دج.

خامسا: التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تمنح الوكالة تحفيزات جبائية متعددة للشباب الراغب في الاستثمار تتمثل في:

- **في مرحلة الإنجاز**: تمنح الوكالة خلال هذه المرحلة من:

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

- **في مرحلة الإستغلال:** تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية المؤهلون للإستفادة من دعم الوكالة من إعفاء كلي ولمدة ثلاث (03) سنوات:
  - ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG).
  - ✓ الضريبة على أرباح الشركات(IBS).
  - ✓ الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU).
  - ✓ الرسم على النشاط المهني(TAP).

وتمتد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات إبتداءا من تاريخ الإستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها، ويمكن أن تمتد إلى سنتين(02)، عندما يتعهد المستثمرين بتوظيف ثلاثة(03) عمال على الأقل ولمدة غير محدودة.

كما تستفيد هذه المشاريع من الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، والإعفاء كذلك من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

كما تمنح الوكالة تخفيضات للنشاطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عند نهاية الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الجبائي بحيث يكون هذا التخفيض على التوالي بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى (70%، 50%، 25%).

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار(ANDI):

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع استراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI). ولقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتعويض وكالة ترقية الاستثمار ودعمه، بموجب الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار. وتتلقى هذه الوكالة طلبات المستثمرين المتعلقة بالستفادة من مزايا الاستثمار الممنوحة من طرف الوكالة، وبعدها يقوم خبراء الوكالة بدراسة الملف تقنيا واقتصاديا، فيتم منح أو رفض الطلب خلال 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة.

ثانيا: شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يمكن تقسيم شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى: شروط تتعلق بشكل الاستثمارات، شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر وشروط شكلية وإدارية.

- **شروط تتعلق بشكل الاستثمارات:** يحدد الأمر الرئاسي رقم (01-03) النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.

ويقصد بالاستثمار حسب الأمر مايلي:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاجو أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينة.
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- **شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر:** لكي تستفيد المؤسسات من التحفيزات الجبائية، لابد على المؤسسات الاقتصادية اكتساب الشخصية المعنوية، وأن تكون

منظمة في شكل أموال أو أشخاص تخضع اجبارا أو اختيارا للضريبة على أرباح الشركات.

- **شروط شكلية وإدارية:** للوكالة أجل أقصاه ثلاثون(30) يوما ابتداءا من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل:

✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

✓ تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياه.

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح أجل أقصاه خمسة عشر(15) يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

ثالثا:التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تقوم الوكالة بمنح التحفيزات الجبائية الآتية:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (05) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس (5) سنوات.
- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس(5) سنوات، ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.
- الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم إقتناؤها من السوق المحلية أوالمستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير.
- الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة.
- كما تقوم الوكالة بمنح تحفيزات في مجال التمويل: بحيث تمنح قروض بدون فوائد حسب كلفة إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني(2) دينار جزائري.
- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت الأخيرة تتجاوز مليوني(2) دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري.
- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب الهضاب العليا.

- منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

أولا:تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

استحدث جهاز خاص بالقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي (04-14) يتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتولى الوكالة الوطنية بالاتصال مع المؤسسات المعنية القيام بالمهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر.
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فائدة.
- تقوم بدور إعلامي لمختلف الإعانات.
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاترالشروط ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثالثا: شروط الاستفادة من القرض المصغر: يشترط للاستفادة من القرض المصغر مايلي:

- بلووغ سن 18 فما فوق.
- عند امتلاك أي مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب بإنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية في تمويل المشروع.
- الانخراط في صندوق الضمانات المشترك للقروض المصغرة.

رابعا: التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تتمثل التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة في الآتي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إقتناء مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- الاستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد فترة 3 سنوات الأولى.

المبحث الثالث: أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الاستثمار في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الجزء إسقاط تأثير الامتيازات الجبائية الممنوحة على تشجيع الاستثمار على المستوى الوطني، وهذا من خلال استعراض مجموعة من الإحصائيات تُبرز حجم الاستثمارات المستقطبة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

المطلب الأول: حجم الاستثمارات المستقطبة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

لقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدد من المشاريع الاستثمارية اختلف نموها ونشاطها بسبب جملة من الأسباب أهمها تطور التحفيزات الجبائية. والجداول الإحصائية التي سنستعرضها فيما يلي توضح حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002 -2018 حسب السنوات، حسب قطاع النشاط، وحسب الحالة القانونية .

أ.حجم الاستثمارات المصرح بها لدى ANDI حسب قطاع النشاط

نستعرض من خلال الجداول والأشكال التالية عدد المشاريع الاستثمارية، تكلفة الاستثمار، وكذا مناصب الشغل المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذا حسب قطاع النشاط للفترة بين 2002- 2018.

جدول رقم (02): عدد المشاريع المصرح بها من طرفANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2002- 2018.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب	%
الزراعة	1568	2.32	343583	2.15	64532	4.69
البناء	11958	17.75	1453214	9.09	254728	18.52

الصناعة	14991	22.25	9412447	58.91	630769	45.87
الصحة	1215	1.80	276861	1.73	30569	2.22
النقل	29270	43.45	1166583	7.30	158912	11.55
السياحة	1565	2.32	1538909	9.63	94565	6.87
الخدمات	6786	10.07	1337980	8.37	132391	9.62
التجارة	2	0.00	10914	0.06	4100	0.29
الاتصالات	5	0.00	436322	2.73	4348	0.31
المجموع	67360	100	15976813	100	1374914	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، WWW.ANDI.DZ تاريخ الاطلاع:.07 /04/2021

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط

المصدر :الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:، WWW.ANDI.DZ تاريخ الاطلاع : 2021/04/07

كما يمكن توضيح مناصب الشغل المستحدثة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2018

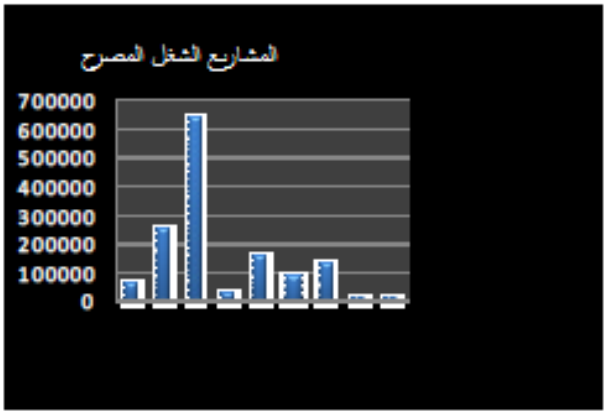

الشكل رقم (03) : تكلفة المشاريع المصرحة لدى

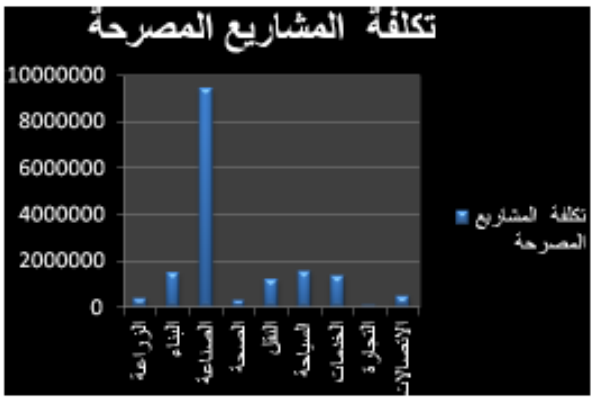

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ . تاريخ الاطلاع : 07 /10/ 2021

الاستثمارية المنجزة، وهذا ب 29270 مشروع أي ما يعادل 43.45 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بأكثر من 14990 مشروع وبما نسبته 22.25 % من إجمالي المشاريع المنجزة، في حين احتل الصدارة من حيث تكلفة الاستثمار ب 9412447 مليون دينار جزائري، وكذا من حيث عدد مناصب الشغل ب 630769 منصب شغل أي ما يعادل 45.87 % من إجمالي مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها. وجاء في المرتبة الثالثة قطاع البناء بنسبة قدرت ب 17.75 % من إجمالي المشاريع المصرح بها، فالخدمات ب 10.07 %. كما نلاحظ أن الاستثمار في قطاع الزراعة جد ضعيف مقارنة بباقي القطاعات إذ لم يتحصل سوى على 1568 مشروع بنسبة 2.32 % من إجمالي المشاريع وهذا رغم توجه الدولة في السنوات الأخيرة الى تشجيع هذا القطاع من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة للفلاحة. أما بالنسبة لكل من قطاعي التجارة والاتصالات فالمشاريع تكاد تكون منعدمة.

و يرجع تزايد و ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية إلى سياسات التحفيز المنتهجة من قبل الدولة حيث صدرت العديد من المراسيم و القوانين بخصوص ترقية الاستثمار على غرار

القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والصادر بتاريخ 03 أوت 2016، و الذي تضمن دعما صريحا وواضحا للاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، حيث وجهت سياسات التحفيز الجبائي للاستثمار في القطاعات المنتجة للخدمات و السلع، وهذا ما يبرر ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع النقل والصناعة. و بالإطلاع على قوانين المالية للسنوات الأخيرة من الدراسة نجد اهتمام الدولة بدعم الاستثمارات التي توفر أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، و حسب الإحصائيات السابقة نلاحظ ارتفاع حجم مناصب الشغل في قطاع الصناعة، هذا ما يبرر احتلاله للمركز الثاني بعد قطاع النقل بنسبة 22.25 % من حجم الاستثمارات، و هذا راجع لاستفادته من التسهيلات الاستثمارية و التحفيزات الجبائية خاصة عند بداية الاستغلال و التي لا تكون إلا مقابل توفير مناصب شغل جديدة.

ب. حجم الاستثمارات المصرح بها لدى ANDI حسب القطاع القانوني:

تقسم الاستثمارات حسب الإطار القانوني إلى استثمارات القطاع الخاص، استثمارات القطاع العام، والاستثمارات المختلطة. والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002- 2018 حسب الإطار القانوني.

الجدول رقم (03): توزيع مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل حسب الحالة القانونية

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب	%
خاص	66028	98.02	10110752	63.28	1188123	86.41
عام	1211	1.97	4624484	28.94	135826	9.87
مختلط	121	0.17	1241578	7.77	50965	3.70
المجموع	67360	100	15976813	100	1374914	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة WWW.ANDI.DZ 08/3/2021 تاريخ الاطلاع

الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشكل رقم (04) : عدد المشاريع المصرح

بها لدى الوكالة حسب الحالة القانونية

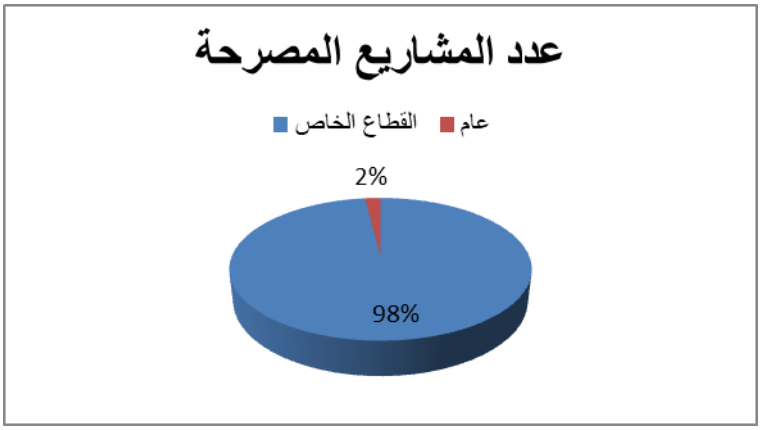

الشكل رقم (05): عدد مناصب الشغل بها لدى الوكالة حسب الحالة القانونية

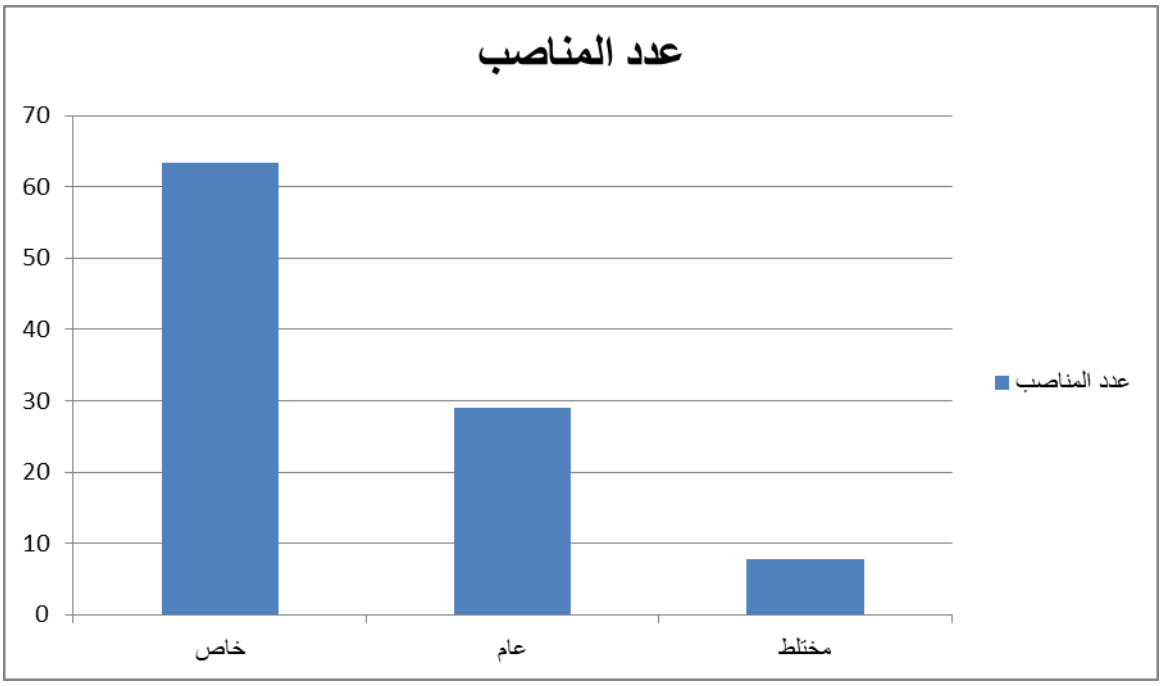

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول والشكل أعلاه، الفرق الشاسع بين القطاع الخاص والقطاعين العام والمختلط من حيث عدد المشاريع لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا، حيث سجل هذا الأخير نسبة 98.02 % من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002- 2018 أي ما يعادل أكثر من 66000 مشروع استثماري منجز، قد يرجع هذا الارتفاع إلى الامتيازات الجبائية المكثفة على هذا القطاع وذلك تدعيما من

الدولة للاستثمار الخاص لما له من ايجابيات على الاقتصاد ككل. في حين سجل القطاع عام 1211 مشروع استثماري فقط أي ما نسبته 1.97 % من إجمالي المشاريع المصرح بها .

أما القطاع المختلط فقد جاء في ذيل الترتيب من حيث عدد المشاريع، إذ لم يسجل سوى 121 مشروع في هذا القطاع خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل فتتماشى طرديا مع عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الخاص، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى من حيث خلقه لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعين العام والمختلط، إذ يساهم بأكثر من 86 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، في حين يساهم كل من القطاع العام والمختلط بنسب ضئيلة جدا في معدل التوظيف وهذا ب 9.87 % و 3.70 % على التوالي.

ويرجع سبب ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع الخاص بشكل مباشر إلى سياسة الخوصصة التي اعتمدتها الدولة، كما ساهمت سياسة التحفيز الجبائية في دعم هذا القطاع، حيث ساهم في خلق مناصب شغل جديدة بأكثر من 86 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة و هذا ما يمنحه الأولوية في الاستفادة من سياسة التحفيز الجبائية والإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة ترقية الاستثمارات المعتمدة سنة2016 وخاصة تلك التي تساهم في استحداث مناصب شغل جديدة.

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ .

سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم بعض من الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات وحسب قطاع النشاط الاقتصادي.

أ. التطور السنوي لحجم المشاريع الممولة من قبل وكالة ANSEJ للفترة 2008-2018.

يبين الجدول التالي حجم المشاريع المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة فيها، وهذا خلال الفترة بين2008- 2018.

الجدول رقم (04): تطور حجم المشاريع الممولة من قبل وكالة ANSEJ للفترة 2008-2018.

السنوات	عدد المشاريع	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
2008	10634	3.69	23447	3.61
2009	20848	7.24	31433	4.84
2010	22641	7.86	92682	14.27
2011	42832	14.87	94482	14.54
2012	65812	22.85	129203	19.89
2013	43039	14.94	96233	14.81
2014	40856	14.18	93140	14.34
2015	23676	8.22	51570	7.94
2016	11262	3.91	22766	3.50
2017	4406	1.53	9805	1.52
2018	1939	0.67	4630	0.71
المجموع	287945	100	649391	100

الشكل رقم(06): تطور مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل لدى وكالة ANSEJ

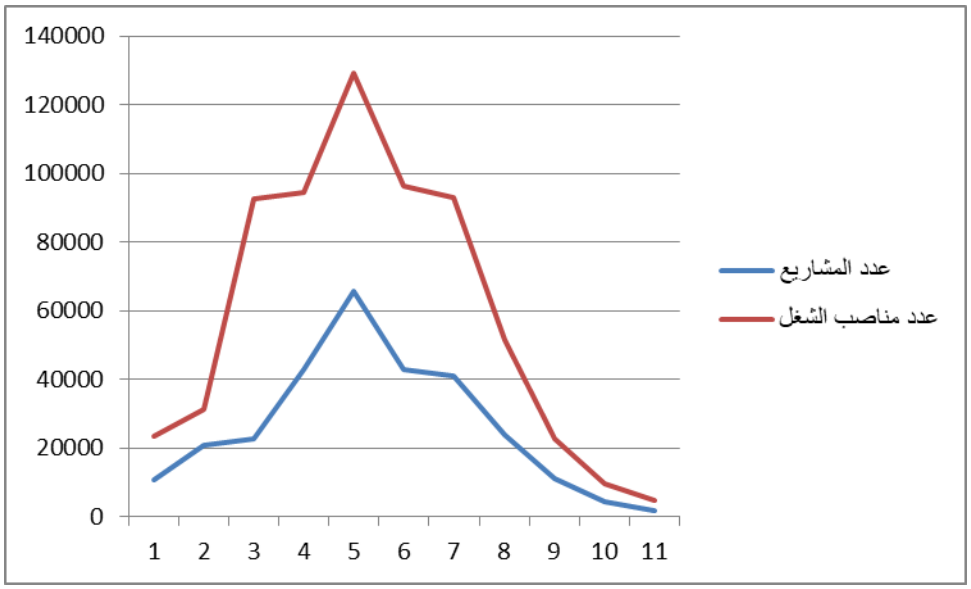

المصدر: من إعداد الطالبتين

تُظهر الإحصائيات في الجدول والشكل أعلاه، أن هناك استقطاب سنوي للمشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إلا أن حجم المشاريع المستقطبة عرفت تذبذبا خلال الفترة بين2008 – 2018، حيث سجلت ارتفاعا في بداية الفترة استمر إلى غاية 2012، حيث انتقل عددها من 10634 مشروع سنة 2008 إلى 65812 مشروع سنة 2012 أين بلغت ذروتها. هذا التطور في عدد المشاريع كان له أثرا ايجابيا على معدلات التوظيف والتقليل من معدل البطالة، حيث ارتفع معه بشكل طردي عدد مناصب الشغل وانتقل عددها من 23447 منصب في سنة 2008 إلى 129203 منصب شغل سنة 2012.

هذه الزيادة في حجم المشاريع المستقطبة لم تدم طويلا، حيث انخفض عددها سنة 2013 وبلغ 43039 مشروع استثماري، استمر هذا الانخفاض إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 أين بلغ عدد المشاريع المستقطبة 1939 مشروع.

هذا التراجع في عدد المشاريع ربما يعود إلى تجميد بعض القطاعات وبالتالي تم رفض الملفات الموجهة لها، ويمكن أن يكون أيضا بسبب تدهور بعض الأوضاع الاقتصادية في

الآونة الأخيرة كانخفاض العملة وتراجع أسعار البترول، ما حتم على الدولة إتباع سياسة تقليل وترشيد منح التحفيزات الجبائية.

ب. حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط (حصيلة نشاط الوكالة إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2018).

حسب آخر إحصائيات للوكالة منذ إنشائها إلى غاية 2018/06/30 تبين أن عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة 374325 مشروع، وقد تم تقسيم هذه المشاريع الممنوحة حسب قطاع النشاط كما يلي:

الجدول رقم (05): حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات من تاريخ الإنشاء إلى 2018/06/30.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الزراعة والصيد البحري	56363	15.05	135704	15.20
البناء والأشغال العمومية	33689	8.99	98553	11.03
الصناعة	68358	18.26	199880	22.39
الخدمات	205592	54.92	435332	48.76
أعمال حرة	10323	2.75	23230	2.60
المجموع	374325	100	892699	100

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: bulletin d'information statistique de la PME, Ministère del'industrie et des Mines et de la Promotion de l'Investissement, Cumul au 1er semestre 20018

الشكل رقم(07): حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات

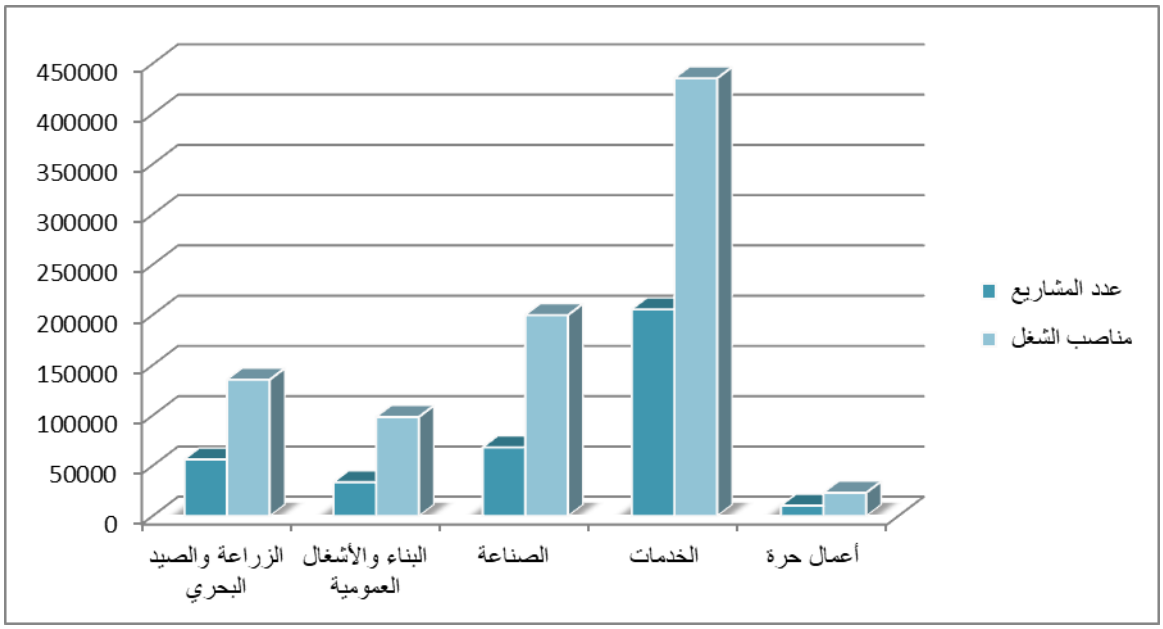

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات في الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن قطاع الخدمات كان الرائد واحتل المرتبة الأولى كأكثر القطاعات التي استفادت من المشاريع الاستثمارية وهذا ب 205592 مشروع، كما نجد أن هذا القطاع ساهم كذلك بشكل معتبر في خلق 435332 منصب عمل أي ما يعادل 48.76 % من إجمالي مناصب الشغل، ويشمل هذا القطاع كل من النقل والصحة والصيانة الصناعية السياحة وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال. ثم يليه قطاع الصناعة في الدرجة الثانية حيث تم تمويل 68358 مشروع في هذا القطاع أي ما نسبته 18.26% من إجمالي المشاريع الممولة، كما يبدو جليا أن القطاع الزراعة والصيد البحري أخذ مكانته هو الآخر لدى اهتمام الشباب وذلك باحتلاله للمرتبة الثالثة ب 56363 مشروع استثماري ممول أي ما نسبته 15.05 % من إجمالي المشاريع، واستحداثه لأكثر من 135000 منصب عمل. وبالتالي نلاحظ أن هذه القطاعات الثلاثة كانت الأكثر إقبالا من طرف الشباب ومساهمة في خلق مناصب الشغل.

وجاء في المرتبة الرابعة قطاع البناء والأشغال العمومية والذي كان له نصيب لا بأس به هو الآخر من حيث عدد المشاريع وكذا مناصب الشغل، حيث استفاد من 33689 مشروع

وساهم ب 98553 منصب عمل. وقد احتلت الأعمال الحرة ذيل الترتيب ب 10323 مشروع ممول، وجاءت مساهمتها ضعيفة جدا من حيث خلق مناصب الشغل حيث لم تساهم إلا ب 2.6 % من إجمالي مناصب الشغل.

حسب إحصائيات حجم الاستثمارات في وكالة ANSEJ لاحظنا أن حجم الاستثمارات يختلف حسب اختلاف قطاع النشاط. و هذا حسبنا راجع لسياسة ترقية الاستثمار عن طريق التحفيز الضريبي للقطاعات المنتجة للسلع والخدمات، و نجد احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى ضمن إحصائيات الاستثمار في وكالة ANSEJ وهذا راجع إلى استقطاب هذا القطاع للنسبة الأكبر من الشباب الراغبين في الاستثمار بسبب التسهيلات و التحفيزات الجبائية التي يحصلون عليها، و كذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي فهو الذي يساهم في إنتاج السلع و بالتالي الحصول على الدعم الجبائي اللازم في إطار سياسة الدولة المنتهجة في إطار ترقية هذا النوع من الاستثمارات.

المطلب الثالث: حجم المشاريع المصغرة الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM (من تاريخ الإنشاء الى 2019/06/30).

إن إشكالية توفير المؤسسات المصغرة للتمويل اللازم لنشاطها، تعتبر أهم العقبات التي تواجهها، لذا تعمل الوكالة على تذليل هذه العقبات من خلال منح قروض بدون فائدة. والجدول التالي يوضح لنا حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تاريخ الإنشاء إلى غاية 30 جوان 2019.

الجدول رقم (06): حجم المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط (حصيلة المشاريع من تاريخ الإنشاء إلى 2019/06/30).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد المشاريع
الفلاحة	122052	13.73
الصناعات الصغيرة	350484	39.43
البناء والأشغال العمومية	76782	8.64

الخدمات	178426	20.07
الصناعات التقليدية	156549	17.61
تجارة	4011	0.45
صيد بحري	844	0.09
المجموع	889148	100

المصدر: إحصائيات محصل عليها من موقع وكالة
https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل عدة نشاطات اقتصادية، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد المؤسسات الممولة منذ تاريخ إنشائها إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2019 أكثر من 889000 مؤسسة مصغرة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد كانت الحصة الأكبر من التمويل موجهة لقطاع الصناعات الصغيرة ب 39.43 % من إجمالي التمويلات الممنوحة، و نجد احتلال قطاع الصناعة المرتبة الأولى ضمن إحصائيات الاستثمار في الوكالة وهذا يرجع إلى السياسات الجبائية الداعمة بشكل مباشر لهذا النوع من المؤسسات، على غرار تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا، و تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب، وغيرها من الإعفاءات والتسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسات دعم الاستثمار لهذا النوع من المؤسسات من خلال تحفيزات بداية النشاط والانجاز، وتحفيزات الاستغلال، وتحفيزات التوسع. والتي ساهمت في الرفع من حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة .

يليه من حيث نسبة التمويل قطاع الخدمات ب 20.07 %، كما سبق أن تحدثنا هذا راجع لسياسات الدولة المنتهجة في إطار دعم قطاع الخدمات من خلال التحفيزات الجبائية المقدمة.

وقد احتل المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التقليدية ب 17.61 %، أما قطاع الفلاحة فجاء في المرتبة الرابعة من حيث نسبة حصوله على التمويل وهذا ب 13.73 %، يليه قطاع البناء ب 8.64 %. أما نسبة التمويل الممنوحة لقطاعي التجارة والصيد البحري فتكاد تكون منعدمة حيث لم تتجاوز 1% من إجمالي التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة.

كما أن الوكالة من خلال التمويلات المعتبرة التي منحتها لأصحاب المشاريع الصغيرة، قد لعت دورا بارزا في سياسة التشغيل في البلاد، إذ ساهمت في تقليص عدد الشباب البطال، حيث قُدر عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبلها 1317195 منصب وهذا منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2019.

خلاصة الفصل الثاني

من اجل الوصول الى سياسة تحفيزية فعالة وناجحة، قامت الدولة الجزائرية بتنظيم كل الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت هياكل واجهزة دعم ومرافقة مهمتها تسهيل عملية انشاء المؤسسات وتشجيعها من خلال سياسة الحوافز الجبائية وكذلك اعتمدنا على الدراسات السابقة من اجل تدعيم موضوعنا ودراسته من جوانب مختلفة، في هذا الفصل توصلنا الى ان الامتيازات الممنوحة للمؤسسات لها دور مهم في استمراريتها وتقويتها لكي يصبح لها مركز وجود.

.

.

الخاتمة

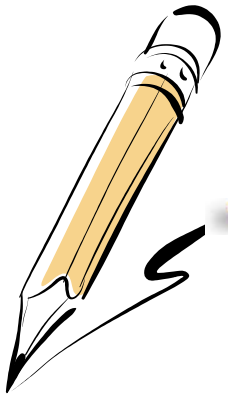

الخاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور التحفيزات الجبائية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2002-2018)، وبغية لإبراز هذا الدور تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (التحفيزات الجبائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ثم فصل تطبيقي تطرقنا فيه إلى بعض الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة، ثم تناولنا التحفيزات الجبائية المرافق لهيئات دعم الإستثمار مثل (CNAC,ENSAG,ENGEM,ANDI)، ثم في الأخير حاولنا عرض إنعكاس هذه التحفيزات على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى تطور تطور المشاريع الإستثمار وعلى مستوى التشغيل .

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها مايلي :

- ارتكزت الإعفاءات الجبائية على الرسم على القيمة الضريبية على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني .

- تؤثر الضريبة على مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشرا.

- إن السياسة الجبائية لها أثر فعال في جلب الإستثمار وتحقيق الأرباح من خلال أساليبها لكن في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة فيما تخص تشجيع الإستثمار .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في خلق مناصب شغل بحيث تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة .

- إن التحفيزات والإعفاءات الجبائية المؤقتة لم تحسن من فعالية سياسة الإصلاح على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يعد الجهاز الجبائي محور أساسيا في أي دولة تستخدمه لتفعيل دور الشباب في الإستثمار مما يحقق التنمية الإقتصادية الوطنية.

– إهتمام الجزائر بتشجيع الإستثمار المنتج من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تعمل على الإشراف والمراقبة ومنح الإمتيازات اللازمة.

– تساهم الإمتيازات الجبائية الممنوحة في دعم القطاعات المنتجة وتحقيق مستويات مرغوبة بتشجيع التنويع الإنتاجي في جميع المجالات .

– عمدت الجزائر إلى بناء سياسية جبائية فعالة والتوسع في القوانين المالية واستحداثها كل سنة لتوفير امتيازات وتحفيزات تحقق من خلاله قفزة نوعية في إطار تنويع الإنتاج خارج قطاع المحروقات حيث تبين إستراتيجية ومخططات تنموية لتشجيع الإستثمار والتصدير وتقليص مستويات البطالة.

– ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

إختبار الفرضيات :

– بناءا على النتيجة (1)، (2)، (3) يمكن إثبات أن (Tap.TVA.IBS.IRG) يعتبر من أهم الصرائب التي تخضع إليها المؤسسة مؤكدة من خلال هذا يمكن تأكيد صحة الفرضية.

– بناءا على النتيجة (4)، (5)، (6) صحة الفرضية بأن التحفيز الجبائي يساهم في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التحفيزات الممنوحة والتخفيضات .

– بناءا على النتيجة (7)، (8)، (9)، (10) يمكن إثبات صحة الفرضية بأن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل كبير في خلق مناصب الشغل والتخفيف من إستراتيجية التنويع المعتمدة من طرف الدولة .

اقترحات:

– إعطاء الوقت المؤسسات الإقتصادية عن دفع الضرائب من أجل تفادي الضغط على الخزينة.

– يرجى من المشرع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسة وذلك من خلال تخفيف معدل الضريبة .

– إعطاء حوافز جبائية لأصحاب المؤسسات حديثة الإنشاء مهما تكن طبيعتها ونشاطها .

-العمل على ثبات القرارات السياسية وسعيها إلى ان تكون في صالح المؤسسات الموجه إليها التحفيز الجبائي .

- العمل على التكوين من خلال الدورات والدروس للتعريف بمختلف جوانب التحفيز الجبائي.

- توعية مسيري وكبفية الإستفادة منه وكذا المسؤوليات المترتبة عن ذلك .

- **آفاق الدراسة :**

الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر .

- دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية .

- دور الحوافز الجبائية في تطوير الإستثمار في الجزائر .

- أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1) شعباني لطفي زرقواد وسام، واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر.

2) نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النشر الجزائر، ط (1)، 2006 .

ثنيا: الرسائل الجامعية:

3) بن زهية محمد، التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2008 .

4) ججييق زكية، أثر تبني إدارة الجودة الشاملة ونظام الايزو على تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 .

5) زويتة محمد الصلاح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 .

6) زينات أسماء، تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الإستثمار، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019.

7) عبد الحق بوقفة، سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016 .

8) عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2010 .

9) عبد الله مايو، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007 .

10) غربي حمزة، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، كلية علوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2015 .

11) لهواري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2007 .

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية:

12) نمر محمد الخطيب والآخرون، أثر التحفيزات الجبائية على دعم سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020 .

13) ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006 .

14) محمد الأمين وليد طالب ونظرة قلادي، مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 6، العدد 10، 2018 .

15) لوالبية فوزي ومسعودي محمد، أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 06، العدد 01 .

16) لسلوس مبارك والاخرون، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة دراسية جبائية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 01، 2012 .

17) فوزي شوق و السعيد بريكة، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2006– 2011)، ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بالمهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012 .

18) عبد الحق بوقفة والآخرون، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 04، العدد 02، 2018.

19) شعباني لطفي، واقع وتكلفة الحوافز الجبائية المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر .

20) سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد09، 2011 .

21) سماعين عيسى وكريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، المجلد:××، العدد: ××، السنة ×××× .

22) سماح طلحي والآخرون، دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2019 .

23) سلطاني وفاء جليل زين العابدين، أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمارات الوطنية في الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2019.

24) زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 17، 2017 .

25) بن لحرش صراح، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020 .

26) جمام محمود و دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 4، 2015 .

27) بومدين قايدي و موسى بن منصور، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021 .

28) بوقفة عبد الحق و كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 06 .

29) بوشنب موسى و قاشي يوسف، دور الامتيازات الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة معارف علمية محكمة، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 02، 2016 .

30) حركات سعيدة، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى الوطني الثاني، 2014.

31) عبد الحق بوقفة وبغداد بنين، الحوافز الجبائية وشبه الجبائية وأثرها على التصدير التمور في الجزائر، مجلة رؤي اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الرابع، 2013 .

32) عبد الرحمان وبابنات ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحندي العامة، الجزائر، 2008 .

33) عيسى دراجي ولخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2012.

الملاحق

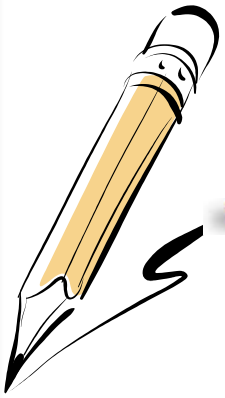

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ...مالية ومحاسبة...

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et es Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ...بلطرش حبيبة... المولود(ة) بتاريخ: ...26.01.1996... ب: ...المعاضيد...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 200325349 الصادرة بتاريخ: ...2016.04.24... عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ...مالية ومحاسبة... تخصص: ...محاسبة وجباية معمقة... خلال السنة الجامعية: ...2021...

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ...دور التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر...

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...20/06/2021...

التوقيع والبصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة اعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ..مالية ومحاسبة..

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..مختاري آمال.. المولود(ة) بتاريخ: ..12.01.1996.. بـ: ..المسيلة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..200394876.. الصادرة بتاريخ: ..24.04.2016.. عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..مالية ومحاسبة.. تخصص: ..محاسبة وجباية معمقة.. خلال السنة الجامعية: ..2021..

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ..دور التحقيقات الجبائية في حماية الحق في المعلومة..

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ..30./06./2021..

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الأساس في الكثير من الاقتصاديات العالمية، لما لها من أهمية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة، بالإضافة إلى مرونتها في عملية التأقلم مع المحيط الاقتصادي التي تعيشه فيه، وسهولة تمويلها.

أعطت الكثير من الدول أهمية بالغة لهذا النوع من خلال العديد من التحفيزات الجبائية والمالية وخاصة خلال مرحلة التأسيس. الجزائر مثلها مثل باقي الدول راهنة على هذه المؤسسات من خلال منح تحفيزات جبائية في إطار عدة هياكل(CNAC، ANSEJ، ANDI، ANGEM).

توصلنا من خلال هذا البحث أن التحفيزات الممنوحة لم توفى إلى المستوى المطلوب من معدلات نمو اقتصادية أو خلق مناصب شغل، وهذا مالاحظناه من خلال معدلات النمو خارج قطاع المحروقات أو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التحفيز الجبائي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التشغيل، النمو الاقتصادي.

Summary:

Small and medium enterprises are considered the backbone of many global economies, because of their importance in raising economic growth rates and reducing unemployment rates, in addition to their flexibility in the process of adapting to the economic environment in which they live, and the ease of financing them.

Many countries have given great importance to this type through many fiscal and financial incentives, especially during the establishment stage. Algeria, like other countries, is betting on these institutions by granting tax incentives within the framework of several structures (CNAC, ANSEJ, ANDI, ANGEM)

.We found through this research that the granted incentives did not meet the required level of economic growth rates or job creation, and this is what we observed through growth rates outside the hydrocarbon sector or exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: fiscal stimulus, small and medium enterprises in Algeria, employment, economic growth.